Parti du Centre Social (P C S)

حزب الوسط الإجتماعي

الدار البيضاء في: 2010/06/24

من السيد الأمين العام لحزب الوسط الاجتماعي
إلى
السيد رئيس اللجنة الاستشارية الجهوية
- الـربـاط -

الموضوع : وجهة نظر الحزب حول الجهوية الموسعة .

سـيـــدي ،

تنفيذا لرؤية صاحب الجلالة ، الهادفة إلى إشراك كافـة الفعاليـات الـسياسية و الوطنية لصياغة مقترحاتها حول الجهوية المغربية الموسعة .

و تبعا لرسالتكم المؤرخة في 22 يناير 2010 ، يشرفني أن أوجه إليكم بمقتضى هذه الورقة ، ملخص المقترحات التي نرى إمكانية أخذها بعين الاعتبار كما يلي :

الإطار العام :

مما لا شك فيه ، أن بلدنا انتبه إلى أهمية الجهوية و ألامركزية منـذ مطلـع السبعينات .

إذ بدأ بإحداث المناطق الصناعية الاقتصادية ، وفق الظهيـر المـؤرخ فـي 16 يونيو 1971، ثم ارتقى بهذا التوجه إلى إحداث الجهات وفـق الظهيـر الـشريف المؤرخ في 2 ابريل 1997 .

المقر المركزي، 6، زنقة سيدي ابراهيم، زاوية زنقة نجيب محفوظ " حي كوتي " الدار البيضاء.
Siège Central : 6, rue Sidi Ibrahim « Quartier Gauthier » Casablanca.
Tel : 05.22.22.77.49 / Fax : 05.22.20.86.50 / email : partiducentresocial@hotmail.com
Site web: www.particentresocial.ma
الرباط : 22، زنقة مكة، الطابق الثاني، الرقم 7 " حسان " الرباط.
Rabat : 22, rue Maqua, 2 étage, n° 7 « Hassan » Rabat.
Tel / Fax : 037.20.74.84

و تعتبر هذه القوانين لبنة مسار الجهوية ، التي كانت حاضرة في فكر الملك الجليل الحسن الثاني رحمه الله .

و استمرارا لهذا النهج القويم ، عبر صاحب الجلالة في خطابه بتاريخ 3 يناير 2010 ، على أهمية الجهة في البناء الديمقراطي التنموي (... **فإن الجهوية الموسعة المنشودة ، ليست مجرد إجراء تقني أو إداري ، بل توجها حاسما لتطوير و تحديث هياكل الدولة ، و النهوض بالتنمية المندمجة** ...) بوضع اللبنات الأساسية لجهوية مغربية موسعة ، في إطار يحترم الثوابت الوطنية و وحدة الأمة ، بهدف تنمية الجهات عبر الاستغلال الجيد لخصوصيات كل جهة على حدة .

و إننا نعتبر داخل حزب الوسط الاجتماعي ، الجهوية الموسعة تصب في تقوية المسار الديمقراطي ، بتمكين المواطن من تدبير شؤونه بكيفية مباشرة ، بما يستجيب لطموحه .

و يمكن معالجة الموضوع بشكل سياسي و إداري عام على الشكل التالي، تاركين التفاصيل التقنية لذوي الاختصاص ، الذين يتوفرون على العناصر و المعلومات الكافية و الآليات ، لوضع مشروع الجهة الموسعة الكامل و المضبوطة :

1- الجهوية السياسية :

من الطبيعي أن تطرح إشكالية التسيير الإداري في عمومه ، و المرتبط بالجانب السياسي للجهة الذي يجب أن يحدد هذا الإطار ، و أن يرفع سقفه بالشكل الذي يؤدي إلى تعديل الدستور (الفصل 100) ، بإخراج الجهة من صنف الجماعات و اعتبارها جهة بذاتها كمؤسسة وطنية ، بخصوصياتها المغربية الجديدة ، مع استيعابها الواسع للسلطات أقل من الحكم الذاتي .

.../...

و أن هذا يقتضي ربط المسؤولية السياسية بالمؤسسات المركزيـــة و بالنظـــام الملكي ، باعتباره موحد الأمة مهما كانت الظـــروف ، يرجـــع إليـــه انتهـــاء عنـــد الضرورة.

و معلوم أن الجهوية الموسعة الجديدة ، لن تمس رموز السيادة الوطنية المتفق عليها من طرف الشعب المغربي قاطبة ، و المجسدة في :

- النظام الملكي.
- وحدة العلم.
- العملة.
- العلاقات الخارجية.
- الدفاع الوطني.
- العدل.
- رسم الحدود و حمايتها و الجمارك.
- النظام البريدي.
- النظام المالي .

إلا أنه ينبغي إسناد بعض الاختصاصات إلى الجهة مع اعتماداتهـــا الماليـــة ، كالصحة و التعليم و البرامج الاقتصادية و التنموية إلى جانب هـــامش واســـع مـــن الحريات في المجالات التنموية .

و لكي يتم الرقي بالجهوية الموسعة إلى المستوى المطلوب ، يتعـــين تعـــديل الظهير الشريف 1-97-84 المنظم للجهات ، و تعديل الميثاق الجماعي بما يـــستجيب لمستوى الجهة الموسعة و يساير دستور المملكة ، برفع الجهة الموسعة إلى مستوى مؤسسة مسؤولة سياسيا و إداريا .

.../...

2- الإصلاحات السياسية المصاحبة :

من خلال الممارسة الديمقراطية عبر جميع الاستحقاقات الانتخابية السابقة ، في العشر سنوات الأخيرة ، تبين أن ترسانة القوانين الانتخابية و قانون الأحزاب و القانون المنظم للاتصال السمعي البصري ، ساهمت بشكل كبير و أساسي في ضعف و هزالة المشاركة السياسية للمواطن و عزوفه عن الانخراط في الشأن العام، لفقده الثقة اعتمادا على الممارسات الشائنة التي فرضها قانون الانتخابات و الأحزاب ، بالسعي إلى احتلال الحقل السياسي بدون وجه حق في غياب المنافسة المشروعة بين الأحزاب ، اعتمادا على القوانين المذكورة التي سنتها الأحزاب الموجودة في الحكومة .

و هذا خلق نوعا من التمييز بين المغاربة ، و عدم مساواتهم في الحقوق و الواجبات ، إذا علمنا أن الانتماء إلى بعض الأحزاب في ظل هذه القوانين يمنح امتيازات لا تتوفر لدى الأحزاب الأخرى .

كما أدى إلى تقلص الاهتمام السياسي و الحزبي لدى فئات عريضة من المواطنين ، في حين تجد الأحزاب المقصية صعوبة في تأطير المواطنين ، نعتقد أن الجهوية الموسعة لا يمكن أن تنجح دون إعادة صياغة الهيكلة السياسية .

3- الجانب المالي :

يتعين على كل جهة المساهمة في التكاليف المالية للدولة ، حسب مردودية الجهة ، على أن يتم توزيع الثروة الوطنية من طرف الإدارة المركزية ، لتستفيد الجهات الضعيفة من الدخل الوطني ، لخلق التوازن بين الجهات و ضمان المساواة بين المواطنين عبر التنظيم الجهوي .

4- الجانب الإداري للجهة الموسعة :

و اعتبارا لما جاء في الخطاب الملكي السامي (... **فإننا ندعو اللجنة إلى الاجتهاد في إيجاد نموذج مغربي للجهوية ، نابع من خصوصيات بلدنا و في صدارتها انفراد المملكة المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم ، فقد ظلت على مر العصور ، ضامنة لوحدة الأمة و مجسدة للتلاحم لكافة فئات الشعب ، و الوقوف الميداني على أحواله ، في كل المناطق،...)**

ومادام الغرض أساسا هو إحداث جهات قوية ، و متكاملة تستجيب لرغبات و متطلبات السكان و حاجياتهم ، فلا بد من تأسيس جهاز يبلور عبره كافة المطالب الملحة ، و البرامج الاقتصادية و الاجتماعية الكفيلة بتحقيقها .

و هذا يؤدي حتما إلى وضع مجلس للجهة الموسعة منتخب بالاقتراع المباشر ، يتوفر على استقلال مادي و إداري تحت مراقبة القضاء ، و محاسبة المواطنين للمجلس عبر صناديق الاقتراع يسير و يسهر على الجهة بواسطة الجماعات المحلية التي تكون تحت إشراف و مراقبة الجهة ، تكون مهمة مجلس الجهة تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يتعلق بالثوابت الوطنية بالشكل الذي يضمن خصوصيات و مقومات كل جهة على حدة ، مع مراعاة العنصر البشري و الثقافي لكل جهة .

و من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الموروث الثقافي لكل جهة ، انطلاقا من اللغة المتداولة للحفاظ عليها لكونها تشكل ملكا و إرثا لكل المغاربة .

على أن تكون للجهة الحق في وضع برامج اقتصادية و اجتماعية تستجيب لمتطلبات و طموح الجهة ، و إذكاء عامل المنافسة و التكامل مع باقي الجهات ، و ذلك بوضع برامج تنموية خاصة لكل جهة ، دونما حاجة في كل مرة إلى اللجوء الإدارة المركزية .

5- الجانب الجغرافي :

ينبغي مراعاة خصوصيات التجانس الثقافي و الاجتماعي ، و تكافئ الموارد الطبيعية و البشرية ، و البحرية منها على الخصوص ، لضمان انصهار الإثنية و العرقية و القبلية داخل النسيج الوطني ، من أجل مجتمع موحد المضامين في الجهوية المغربية الموسعة .

مراعاة تخفيف العبء المالي الوظيفي للجهات على حالتها ، حسب تقسيم الجهات الجديد.

الإمضاء : الأمين العام

الأستاذ الحسن مديح